الجمهورية العربية السورية

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

شركة مساهمة مغفلة عامة رأسمالها /625.000.000/ليرة سورية

تأسست عام 1977

التقرير السنوي

عــن دورة عــام 2023

المرفوع من مجلس الإدارة

إلـى الهيئة العامـة لمساهمي الشركـة

المنعقـدة في قاعـة الأمويين

مجمّع وفنـدق الشـام

في 8 أيار 2024

حضرات السيدات والسادة المساهمين

قام مجلس إدارة الشركة خلال الربع قرن الذي شكل النصف الأول من مدة الشركة المحددة بقانون تأسيسها بخمسين عاما، بإعداد وتقديم تقرير سنوي مسهب ومفصل عن نشاطات وأعمال الشركة في نهاية كل دورة.

وتلبية لرغبة المساهمين، الذين دأبوا على متابعة أعمال الشركة وبقوا مخلصين لها، محافظين على مساهمتهم بها وحضور هيئاتها العامة والاحتفاظ بتقاريرها الدورية السنوية خلال خمسة وعشرين عاما، الذين خلصوا الى أن هذه التقارير سجلت تطور الشركة ومنجزاتها والعقبات والعثرات التي جابهتها وتجاوزتها منذ تأسيسها، لذا رغبوا بأن تتوقف الشركة اعتبارا من الدورة المالية 2003، والاكتفاء بتقديم نشاطات الشركة وتطوراتها خلال كل دورة مالية، وانسجاما مع هذه الرغبة نقدم لكم فيما يلي نشاطات وأعمال الشركة عن دورة عام 2023 :

مقدمـــــــة:

السيدات والسادة المساهمون لايخفى عليكم بأن قطاع السياحة كأي قطاع آخر يقوم على جدوى وغايات تجعل منه قطاعاً فعالاً يحقق أهداف شتى ترضي الطالب على النشاط السياحي ومن هذه الأهداف على سبيل المثال وليس الحصر :

أ- تحسين علاقات الاتصال بين الدول لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي :

- بالنسبة للاستقرار الداخلي، تساهم السياحة في تحقيق الأمن والحماية للمناطق المعرضة للخطر وذلك بإنشاء مشاريع سياحية وتعميرها بالسكان وبث الحيوية فيها من خلال توفير المتطلبات الضرورية للحياة وهذا ما سعت اليه شركتنا بإقامة بعض من منشآتها في

هكذا أماكن مثل فندق بصرى الشام في مدينة بصرى الأثرية وكذلك في مدينة تدمر وحماه والتي تحويان أماكن أثرية هامة عبر التاريخ،

- أما بالنسبة للاستقرار الخارجين فيتمثل في كسر التوترات وسوء العلاقات بين الدول اذ أن التبادل السياحي يخلق تعاطف الشعوب فيما بينها .

ب- الأهداف الإجتماعية: بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الانتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة فهو يحقق تشغيل اليد العاملة وذلك يخلق مناصب نظامية أو حرة مما يساعد على القضاء على الكثير من الانحرافات والجرائم الناجمة عن الفراغ والبطالة وهذا ما يبرز أن السياحة تعتمد كثيراً على العنصر البشري عكس القطاع الصناعي الذي يعتمد على الآلات والتقنيات .

ج- الأهداف الإقتصادية: حيث تتمثل في تحقيق وتدعيم إيرادات الخزينة العامة وزيادة الدخل الوطني والفردي وتحسين وتحريك دواليب التنمية الاقتصادية والمساهمة في تنشيط القطاعات الأخرى و زيادة مستوى التشغيل وتقليص البطالة وتوسيع عوائد الاستثمار من خلال عوائده .

في التسويق والتنشيط والاعلام

لما أصبح الإعلام هام جداً في تعريف ما تحتويه البلاد من مناطق سياحية سواء كانت في أماكن طبيعية أو أثرية أو تاريخية أو أي عنصر من عناصر الجذب السياحي، ولما كانت منشآت الشركة الفندقية موزعة على أماكن طبيعية مثل منتجع الشاطئ الأزرق المطل على البحر الأبيض المتوسط وبقية المنشآت تتواجد في أماكن أثرية وتاريخية على امتداد جغرافية الوطن .

لذا تسعى إدارة الشركة جاهدة الى توظيف الإعلام للنهوض بالتنمية السياحية الحقيقية لجلب إيرادات بالقطع الأجنبي إذا أمكن وكذلك ادماج الشباب في سوق العمل لأنه يفوق جميع القطاعات الأخرى التي تعتمد على اليد العاملة وبالتالي فإن السياحة هي مصدر هام و رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد باعتبارها عامل مدر للموارد المالية وعامل أساسي لاستقطاب الاستثمار المحلي منه والأجنبي، وفي المجتمعات الحديثة أصبحت السياحة صناعة قائمة بحد ذاتها وشركتنا لم

تغفل عن هذا الجانب حيث نص قانون احداثها رقم /56/ لعام 1977 وفي المادة الثانية منه الى أن الشركة تهدف الى تنمية الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر وبالتالي اعتبرت السياحة صناعة سياحية مؤثرة كما تعتبر السياحة نشاطاً إنسانياً يعتمد على الدوافع والغرائز وحب المعرفة وما ينتج عن ذلك من اكتساب المهارات والمعلومات، لهذا أصبح للسياحة مكانة مميزة في حياة المجتمعات وفي اقتصاديات أغلب الدول حيث أنها أصبحت صناعة تحظى باهتمام كبير في معظم الدول .

فالإعلام السياحي هو نشاط تواصلي مخطط ومستمر بممارسة متخصصون يهدف الى تزويد الجمهور بالخصائص والأخبار والمعلومات عن الموضوعات المتعلقة بالسياحة بطريقة موضوعية عن طريق وسائل الاتصال المرئية والمسموعة الحديثة من أجل تنمية الوعي السياحي واجتذاب أكبر عدد من الأفراد للإقامة، وضمن هذا الاطار عملت وتعمل شركتنا من أجل تحقيق الغايات الموضوعة لذلك.

وبعد تعافي القطاع السياحي نسبياً بدأت الشركة الى زيادة الاشتراك في الوسائل الاعلامية وكذلك الاشتراك في كبرى المعارض الخارجية المهمة والمهتمة بالتسويق في القطاع السياحي وذلك من أجل الوصول الى أكبر نسبة من السواح القادمين من خارج القطر .

أولاً الشركات النوعية التي تساهم بها الشركة :

1- شركة الشام للفنادق والسياحة :

جرى في عام 2021 كما في الأعوام السابقة أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية اللازمة لكافة التجهيزات الفنية المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية ،تنفيذاً للنصوص التعاقدية .

وفي نهاية علم 2021 تفاجأت الشركة بأن محافظة دمشق الشريك في شركة الشام للفنادق والسياحة بنسبة 40 % من رأسمالها أقامت دعوى أمام المحكمة المدنية التجارية في دمشق بطلب الحراسة القضائية على الشركة وبالتالي على منشآتها فندق الشام لأسباب نعتقد بأنها غير قانونية ولا تستحق فرض الحراسة لأن عقد التأسيس الخاص بالشركة حدد آلية الخلافات ما لم تحل ودياً فالسبيل الوحيد لحل الخلاف هو التحكيم ، وخلال أسابيع صدر قرار قضائي بفرض الحراسة القضائية على الشركة والفندق وتعيين حارس قضائي.

وكانت المفاجأة الأكبر بالطريقة التي تم تنفيذ القرار فيه حيث تم وضع اليد على الشركة والفندق وكافة الموجودات ومع علمنا بأن الاستئناف لم يجدي نفعاً إلا أن الشركة لجأت إلى استعمال حقها وفقاً للقانون واستأنفت القرار البدائي ، إلا أن النتيجة كانت بنفس الطريقة التي صدر فيها القرار البدائي حيث قضت المحكمة برد استئناف الشركة وكذلك خلال بضع أسابيع وفي الوقت نفسه لجأت المحافظة إلى طلب التحكيم للبت في النزاع القائم .

حيث تشكلت هيئة التحكيم بعد أن اختار كل طرف محكمه ، حيث تم تسمية القاضي المستشار إحسان حيدر محكماً عن محافظة دمشق والقاضي المستشار رامي سعيد محكماً عن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وتم تسمية القاضي المستشار جهاد محمد الدمشقي محكماً مرجحاً للنظر في الخلاف الناشب بين الشركة ومحافظة دمشق ، وبعد الاتفاق على بنود صك التحكيم والذي لم يذكر فيه كل ما انتهى إليه حكم المحكمين وخاصةً ما يتعلق بفسخ عقد تأسيس الشركة وتصفيتها والمواضيع مسار الخلاف .

تم المباشرة بعقد جلسات التحكيم وقدم كل طرف الدفوع القانونية واستعانت الهيئة بلجنة خبراء وبعد المباشرة بعملها لم تلتزم هذه اللجنة بأبسط القواعد القانونية والمهنية بعملها حيث مارست عملها بطريقة نعتقد بعيدة كل البعد عن المهنية التي تحتم على الخبراء الأخذ بالرأي والرأي الآخر وفق الوثائق المعروضة ولكن قدمت تقريرها دون الرجوع لأغلب الوثائق التي قدمت من وكلاء الشركة القانونيين ورغم بيان الأخطاء التي وقعت بها لجنة الخبرة والالحاح من قبل وكلاء الشركة الطلب بإعادة الخبرة كونها غير حيادية ، إلا أن الهيئة رفضت ذلك وبتاريخ 2022/11/21 أصدرت حكمها والذي قضى من حيث النتيجة إلى ما يلي :

أ- فسخ عقد تأسيس شركة الشام للفنادق والسياحة المبرم بين محافظة دمشق والشركة العربية السورية للمنشآت السياحية موضوع القضية التحكيمية وإعادة تسجيل العقارات المبينة في تمهيد عقد تأسيس الشركة والموحدة لاحقاً تحت الرقم 2170 صالحية جادة لدى الجهات المختصة على اسم الجهة طالبة التحكيم وبحيث تكون إعادة التسجيل شاملة العقارات المبنية وغير المبنية التي تم نقل ملكيتها من الجهة طالبة التحكيم إلى شركة الشام للفنادق والسياحة بالإضافة إلى الأبنية المشادة على تلك العقارات بمرحلة ما بعد تأسيس الشركة وذلك دون المساس بحق الفروغ الممنوح للغير على بعض المحلات التابعة للمنشأة .

ب- إلزام الجهة المحتكم ضدها بأن تدفع للجهة طالبة التحكيم المبالغ الآتية :

- 8.442.000.000 ل.س فقط ثمانية مليارات وأربعمائة واثنان وأربعون مليون ليرة سورية لا غير تعويضاً عن العطل والضرر الذي أصابها نتيجة عدم إمكانية إعادة العقارات بالحالة التي كانت عليها عند نقل ملكيتها من الجهة طالبة التحكيم إلى شركة الشام للفنادق والسياحة وتحديداً بالنسبة للمحلات المثقلة بحق الفروغ للغير .
- 122.211.760 ل.س فقط مائة واثنان وعشرون مليوناً ومائتان واحدى عشر ألفاً وسبعمائة وستون ليرة سورية لا غير لقاء قيمة فوات المنفعة عن تقاضي الجهة المحتكم ضدها عمولة التنشيط والدعاية من عام 2008 ولغاية 2020 دون وجه حق.
- 2.088.080.000 ل.س فقط ملياران وثمانية وثمانون مليوناً وثمانون ألف ليرة سورية لا غير لقاء فوات المنفعة عن اتخاذ الجهة المحتكم ضدها من منشأة فندق الشام مقراً للشركات الفرعية التابعة لها .

- 776.960.000 ل.س فقط سبعمائة وست وسبعون مليوناً وتسعمائة وستون ألف ليرة سورية لا غير لقاء تعويض عن فوات المنفعة بسبب عدم استثمار بعض المحلات المغلقة .
- 37.097.024.000 ل.س فقط سبع وثلاثون ملياراً وسبع وتسعون مليوناً وأربع وعشرون ألف ليرة سورية لا غير لقاء فوات المنفعة عن عقد استثمار إدارة وفرع بنك بيمو السعودي الفرنسي .
- 3.171.540.000 ل.س فقط ثلاث مليارات ومائة و واحد سبعون مليوناً وخمسمائة وأربعون ألف ليرة سورية لا غير لقاء قيمة فوات المنفعة عن بقية عقود الاستثمار في المنشأة .

وذلك على أن يتم حسم مبلغ وقدره 44.400.000.000 ل.س فقط أربع وأربعون ملياراً وأربعمائة مليون ليرة سورية فقط لا غير من المبالغ المستحقة للجهة طالبة التحكيم والمذكورة آنفاً وذلك مقابل مجموع النفقات التي تكبدتها الجهة المحتكم ضدها وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة /15/ من عقد تأسيس الشركة .

ج- إنهاء الحراسة القضائية على شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة المسجلة بالسجل التجاري في دمشق تحت رقم /50/ لعام 1980 المفروضة بمقتضى القرار رقم 26 في الدعوى أساس مستعجل 2021/81 تاريخ 2021/12/23 الصادر عن محكمة البداية التجارية الأولى (أ) بدمشق للدرجة القطعية .

د- حل شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة المسجلة بالسجل التجاري بدمشق تحت الرقم 50 لعام 1980 وتصفيتها على ألا تتضمن أعمال التصفية العقارات المبينة في الفقرة (أ) من هذا الحكم وتعيين المصفي الدكتور ربيع ابراهيم سميا مصفياً للشركة وتحديد أجوره بمبلغ 5.000.000 ل.س فقط خمسة ملايين ليرة سورية لا غير شهرياً وذلك بعد إشهار قرار الحل أصولاً .

وبتاريخ 2022/12/19 تقدمت الشركة بدعوى بطلان حكم المحكمين سجلت أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق برقم أساس 140 تحكيم لعام 2022 ودورت بالرقم 15 تحكيم لعام 2023 وفصلت بالقرار رقم /3/ تحكيم تاريخ 2023/1/29 والذي قضى من حيث النتيجة برد دعوى البطلان موضوعاً .

وتبعاً لذلك قامت الجهة طالبة التحكيم محافظة دمشق بطرح القرار التحكيمي أمام دائرة التنفيذ بدمشق لتنفيذه بالملف التنفيذي رقم 4971 بدائي لعام 2023 .

وبتاريخ 2023/3/6 تم التسليم والاستلام بين الحارس القضائي والمصفي حيث باشر السيد المصفي المعين وفق منطوق حكم المحكمين المذكور أعلاه إجراءات التصفية .

والشركة حالياً قيد التصفية علماً أنه بعد إجراء الجرد وتقييم الموجودات سيتم توزيع القيمة وفق مساهمة الفريقين 60 % للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية و 40 % للمحافظة وبعد اجتماعات عديدة ومناقشات كثيرة توصلت اللجان المشكلة الى تقدير المبالغ الناتجة عن أعمال التصفية حيث تم العرض أصولاً على الشركاء وتمت الموافقة على النتائج وسيتم الانتهاء قريباً خلال شهرين على أبعد تقدير من الأعمال النهائية للتصفية .

2-شركة اللاذقية للفنادق والسياحة :

استكمالاً لأعمال التجديدات و الإستبدالات التي جرت سابقاً، تمت في عام 2023 كذلك أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية للتجهيزات المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية، كما بدأ العمل على استكمال المراحل التحضيرية للمرحلة الثانية الملحوظة في عقد تأسيس شركة اللاذقية للفنادق والسياحة وان الشركة قد فوضت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية باستكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه المرحلة والبدء بالأعمال .

وفي نهاية كل موسم سياحي يتم البدء بتنفيذ التجديدات على أن يصار الى الانتهاء من التجديدات وفق الخطة الموضوعة لذلك وبالتعاون مع وزارة السياحة في بداية الموسم السياحي للعام الذي يليه .

3- شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية:

بينت الشركة في تقرير مجلس ادارتها المقدم للهيئة العامة جميع التفاصيل المتعلقة بعمل الشركة وأبدت الهيئة العامة خطوات الشركة وكنا ذكرنا سابقاً بأنه نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت على القطر وانعدام السياحة وعزوف السواح عن القدوم بشكل نهائي، اضطرت الشركة الى العمل على طرح منشأة الشركة على الاستثمار بالحد الأدنى المضمون إضافة الى نسبة مئوية في حال تحقيق زيادة عن الحد الأدنى وفي الفترة الأخيرة لم يلتزم المستثمر بدفع المستحقات المترتبة عليه مما حدا بإدارة الشركة وفقاً للعقد بتوجيه انذارات عدلية بضرورة دفع ما يستحق عليه تحت طائلة فسخ العقد المبرم معه وتم منحه مهلة قانونية وفي حال عدم الالتزام سيصار الى فسخ العقد أصولاً وملاحقته قانونياً لتحصيل حقوق الشركة وبعد المتابعة وتسديد مستحقات الشركة من المستثمر و الحصول على براءات الذمة أصولاً وذلك لإنتهاء عقد الادارة في نهاية عام 2023 والشركة وبالتعاون مع وزارة السياحة تعمل حالياً على إعداد دفتر شروط كامل وذلك من أجل إعادة طرح استثمار الفندق أصولاً .

4-شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية :

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة ، بأن الشركة قامت في عام 2011 استكمالاً لاعمال التجديدات والاستبدالات في الفندق باعمال التجديدات والصيانات الدورية كما في السنوات السابقة، تنفيذا للنصوص التعاقدية.

ونظراً لاستمرار الظروف الطارئة وعدم تعافي القطاع السياحي بشكل عام لم تقم الشركة خلال عام 2023 بأية أعمال تذكر بسبب إغلاق الفندق بشكل كامل، علما أنه سبق أن تم الاعلان بأن الشركة قد نظمت سابقا ضبط شرطة نتيجة حوادث اعتداءات على الفندق بين فيه الأضرار التي لحقت بالفندق في حينه بشكل تقديري علماً أن المبالغ التي تحتاجها الشركة لإعادة التأهيل

والاستثمار مجدداً يفوق المليارات من الليرات السورية، مع العلم بأن تجهيزات الفندق جرى تقييمها على أساس سعر /45/ ل.س للدولار الواحد وأن هذا المبلغ لا يمثل القيمة الحقيقة الحالية للأضرار، وهناك مباحثات بين الشركة و وزارة السياحة حول إيجاد صيغة لإعادة تأهيل منشأة الشركة – فندق فرات الشام – لوضعه في الخدمة مستقبلاً وبشكل يحقق ريعية للشركة .

- **خدمات الإطعام والمبيت في حقول شركة الفرات للنفط**

وبعد ان اصدر القضاء بجميع درجاته ومراحله بما فيها الهيئة العامة لمحكمة النقض قراره بعدم وجود عنصر جزائي وان النزاع مدني بحت ، وبعد اكتساب تلك القرارات الدرجة القطعية، كما سبق ان اشرنا اليه في تقريرنا السابق والى قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض التي فصلت لصالح الشركة في النزاع الجاري مع شركة الفرات للنفط وبعد ان تم الفصل في جميع الدعاوى الجزائية ضد كل من الشركة ورئيس مجلس اداراتها ومديرها العام وصدور قرار محكمة استئناف الجنح بتصديق قرار محكمة بداية الجزاء بحفظ الملف ومشاهدة النيابة العامة، طُعن به بالتدخل بالدعوى من الشركة السورية للنفط، فرفضته محكمة النقض بقرارها القطعي رقم 2590 تاريخ 2006/11/20، وهكذا وبعد أكثر من عشر سنوات من الدعاوى ظهر الحق وتبين ان الشركة ورئيس مجلس ادارتها ومديرها العام لم يقوموا إلا باعمال مشرفة للشركة وصحيحة تقتضيها مصلحتها، وان كل ما نُسب للشركة وبالتالي اليهم لم يكن الا محض افتراء وتضليل،لمحاولة عرقلة مسيرة الشركة التي تسير الى الأمام ولمحاولة منعها من استيفاء اتعابها حفاظاً على اموالها وثقة مساهميها، لذا قامت الشركة بعد انتهاء الاتهامات الجزائية التي اقامتها شركة الفرات للنفط، بمتابعة تحصيل استحقاقاتها السابقة ومتابعة التحكيم ، الذي اوقفته الشكاوي الجزائية المغرضة التي قامت بها شركة الفرات للنفط بعد ان نُقضت دعاويها ومراجعاتها من اعلى السلطات القضائية السورية والذي اعتبرتها جميعاً منعدمة نظراً لاقامتها بصورة مخالفة للقانون وللواقع وللحقيقة .

لذا عادت الشركة لمتابعة التحكيم فيما بينها وبين الفرات للنفط لقبض استحقاقاتها السابقة والتي رفضت الشركة في حينه قبضها من الفرات للنفط بصورة مخالفة لاحكام العقد ، كما بينا في حينه، ونظراً لوفاة المحكم المسمى من الشركة ووفاة محكم شركة الفرات للنفط كذلك، وتقاعد رئيس هيئة التحكيم، طلبت الشركة استئناف اجراءات التحكيم تنفيذاً لاحكام العقد، وتقدمت الشركة الى محكمة البداية المدنية بطلب تسمية محكم مرجح بعد ان سمت كل من الشركة والفرات للنفط محكميها وعينت محكمة البداية المدنية المحكم المرجح المستشارة لدى محكمة الاستئناف، فكررت الشركة امامها نفس طلباتها السابقة موضوع نزاعها مع الفرات للنفط القاضية بالزام التسديد للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية قيمة فواتير الاقامة والاطعام والفارق بزيادة الاسعار بنسبة 15% المستحقة عليها وفق احكام العقد اضافة للفائدة بمعدل 9% اضافة الى رد بدل الكفالة المقدم لها.

ولقد صدر حكم المحكمين لصالح الشركة في شهر شباط لعام 2012، تقدمت الفرات للنفط بدعويين الاولى استئناف لحكم المحكمين والثاني المطالبة بإبطال حكم المحكمين اذ ان حكمهم وفق احكام العقد ليس قطعياً، وبعد عدة جلسات ومداولات ردت محكمة الاستئناف دعوى الاستئناف الذي تقدمت به شركة الفرات للنفط وذلك بموجب قرارها المبرم رقم 39 تحكيم أساس 3075 تاريخ 2012/6/21، إلا ان نفس المحكمة و خلافاً للقانون قضت بإبطال حكم المحكمين الذي صدر لمصلحة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وذلك بموجب قرارها رقم 40/تحكيم اساس 56 تاريخ 2012/6/21 .

لجأت الشركة بالطعن ضد هذا القرار امام الغرفة المدنية لدى محكمة النقض وبتاريخ 2012/12/18، فصلت الغرفة المدنية لدى محكمة النقض بالطعن المقدم بقرارها رقم 500 أساس 445 لعام 2012 الذي قضى بقبول طعن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ونقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم 40 تاريخ 2012/6/21 .

وبتاريخ 2012/12/26 تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بطلب تجديد بعد النقض أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق حيث أصدرت هذه المحكمة بتاريخ 2013/4/3 قرارها المبرم رقم 29 أساس 44 برد دعوى بطلان حكم المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5 لعدم قيامها على اساس قانوني سليم .

ولجأت شركة الفرات الى تقديم دعوى مخاصمة خاصمت فيه محكمة الاستئناف التي أصدرت القرار رقم 39 اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة رد استئناف شركة الفرات بقرار مبرم لعدم قابلية الحكم الصادر للاستئناف وبتاريخ 2013/8/25 ردت غرفة المخاصمة ورد القضاة لدى محكمة النقض الدعوى التي تقدمت بها شركة الفرات للنفط بموجب قرارها رقم 256 اساس 575 .

تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية أمام محكمة الاستئناف المدنية بدمشق بطلب اعطاء صيغة التنفيذ لحكم هيئة المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5، وبتاريخ 2013/6/4 أصدرت المحكمة قرارها المبرم رقم 57/ تحكيم أساس 89 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين .

خاصمت شركة الفرات للنفط هذا القرار أمام غرفة المخاصمة ورد القضاة، لدى محكمة النقض وبتاريخ 2014/6/25 ردت غرفة المخاصمة لدى محكمة النقض دعوى المخاصمة التي تقدمت بها شركة الفرات وذلك بموجب قرارها رقم 79 اساس 309، وأصبح بالامكان وضع الحكم موضع التنفيذ، اذ حررت رئاسة التنفيذ الاخطار التنفيذي لشركة الفرات للنفط والذي تبلغته بتاريخ 2013/7/4 أصولا .

وجريا على العادة منذ حوالي عشرون عاما لجئت شركة الفرات للنفط الى المماطلة في الدعاوى لعرقلة تسديد الحقوق للشركة والى مخاصمة القضاة الذين أصدروا القرارات .

وبعد أن استنفذ وكلاء شركة الفرات للنفط جميع الطرق التي تخالف النظام العام لعرقلة تنفيذ شركتنا للقرار التحكيمي لجأت الى اسلوب غريب ومستهجن جديد ولا سابقة له بتحريضها للمؤسسة العامة للنفط وهي الشركة الام لشركة الفرات للنفط من أجل تقديم دعوى جديدة ضد الشركة

المتفرعة عنها الفرات للنفط وضد شركتنا وذلك امام محكمة الاستئناف المدنية في دمشق سمتها دعوى اعتراض الغير ضد القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية رقم 39 تحكيم اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة لاحقاق الحق واعطاء الشركة قرارات مبرمة لحقوقها بعد قرابة عشرين سنة وذلك برد استئناف شركة الفرات للنفط على حكم المحكمين المودع ديوان محكمة الاستئناف، وبعد عدة مرافعات وتبادل للمذاكرات اصدرت محكمة الاستئناف المدنية الاولى بدمشق بالاجماع قرارها المبرم رقم 206 اساس 3566 لعام 2014 قضى كذلك برد الاستئناف المخالف للقانون للجهة المعترضة اعتراض الغير (المؤسسة العامة للنفط).

علماً ان محامي المؤسسة العامة للنفط الذي اقام الدعوى على شركة الفرات للنفط هو نفسه محامي الفرات للنفط ؟؟؟ الذي استنفذ جميع الطرق والأساليب لوقف تنفيذ القرار ضد شركة الفرات .

وبعد السجالات القانونية بين الشركة وشركة الفرات فيما يخص إكساء حكم المحكمين الصيغة التنفيذية هل أمام محكمة البداية أم أمام محكمة الاستئناف و وفقاً للقرارات والاجتهادات يجب أن تكون أمام محكمة البداية المدنية، وتبعاً لذلك تقدمت الشركة بتاريخ 2022/8/7 بدعوى إكساء حكم المحكمين الصيغة التنفيذية أمام محكمة البداية المدنية الثانية بدمشق وبتاريخ 2022/11/27 أصدرت قرارها رقم /17/في الدعوى أساس /60/ لعام 2022 والذي قضى من حيث النتيجة بمايلي :

" إكساء صيغة التنفيذ لحكم المحكمين الصادر عن هيئة التحكيم المؤلفة من المحامي أحمد حداد والمحامي أحمد وليد سراج الدين والمحكم المرجح القاضي منيرة أدهم لحل الخلاف القائم بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وشركة الفرات للنفط والمؤرخ في 2012/2/5 والمودع ديوان محكمة البداية المدنية بدمشق برقم /8/ لعام 2022 "

وتقدمت شركة الفرات للنفط بإستئناف القرار المذكور حيث سجلت الدعوى أمام محكمة الإستئناف المدنية السادسة بدمشق برقم أساس /23/ مستعجل حيث انتهى الى فسخ القرار الصادر عن محكمة البداية المدنية الثانية المذكور أعلاه والشركة في طور إعداد دعوى مخاصمة قرار محكمة الاستئناف المدنية السادسة رقم اساس 23 مستعجل .

5- شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية :

بينت الشركة في تقاريرها السابقة أن الوضع بجميع تفاصيله لا يستوجب الذكر وكذلك الحال في عام 2023 لم تقم الشركة بأية أعمال ومازال الفندق مغلقا حتى تاريخه ولا نعلم عن الفندق أي شيء وذلك بسبب منع الدخول والاقتراب للغير كون الفندق حاليا مقرا أمنيا كما أخبرنا بذلك أصولاً .

6-شركة حماة للفنادق والسياحة :

بينت الشركة في تقرير مجلس ادارتها المقدم للهيئة العامة جميع التفاصيل المتعلقة بعمل الشركة وأيدت الهيئة العامة خطوات الشركة وكنا ذكرنا سابقاً بأنه نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت على القطر وانعدام السياحة وعزوف السواح عن القدوم بشكل نهائي، اضطرت الشركة الى العمل على طرح منشأة الشركة عن الاستثمار بالحد الأدنى المضمون إضافة الى نسبة مئوية في حال تحقيق زيادة عن الحد الأدنى وفي الفترة الأخيرة لم يلتزم المستثمر بدفع المستحقات المترتبة عليه مما حدا بإدارة الشركة وفقاً للعقد بتوجيه انذارات عدلية بضرورة دفع ما يستحق عليه تحت طائلة فسخ العقد المبرم معه وتم منحه مهلة قانونية وفي حال عدم الالتزام سيصار الى فسخ العقد أصولاً وملاحقته قانوناً لتحصيل حقوق الشركة وخلال عام 2023 وبعد اجتماعات لمجلس ادارة الشركة وبحضور ممثلي مدينة حماه في عضوية مجلس الادارة وبعد دراسة كافة الخلافات والتشابكات المالية مع مجلس المدينة، تم تشكيل لجنة من الشركة ومجلس مدينة حماه حيث أنهت اللجنة عملها بتنظيم محضر بينت فيه نقاط الخلاف وطرق معالجتها حيث سيصار الى تكليف مكتب تدقيق حسابات من أجل ذلك أصولاً .

7- شركة الفرات للفنادق والسياحة :

إشارة إلى توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء الذي بلغ إلى إدارة الشركة ع/ط السيد وزير السياحة بطلب إعادة تأهيل فندق بادية الشام، وتبعا لذلك عرض الموضوع على مجلس إدارة الشركة وأخذ

المجلس بالإجماع قرارا في جلسته رقم /149/ تاريخ 2017/10/31 بتنفيذ توجيهات القيادة السياسية .

ومتابعة لتوجيهات القيادة السياسية حاولت الشركة استقطاب مستثمرين وكذلك قامت وزارة السياحة بتقديم مجموعة مستثمرين للشركة ولكن كل العروض المقدمة منهم لم تكن مناسبة لذا تم في حينه طرح الموضوع من قبل مجلس الادارة حول إمكانية اقتراح بيع الفندق لتأمين سيولة مناسبة لتأهيل باقي المنشآت المتضررة .

وفي عام 2019 و 2020 جرى عقد أكثر من اجتماع حول الموضوع وتم التوصل لقرار من مجلس الادارة الى تقديم الفندق للاستثمار وفق صيغة B.O.T وجرى العمل بالتنسيق مع ممثلي وزارة السياحة في المجلس مساعدة الشركة لإيجاد صيغة مناسبة لنموذج عقد والمساعدة في صياغة دفتر شروط فنية وذلك لخبرة الوزارة في هذا المجال، تم الاتفاق بين ممثلي وزارة السياحة والشركة على أن يقوم ممثلو وزارة السياحة بعرض الموضوع على السيد وزير السياحة لاستبيان الرأي ومن ثم التنسيق على ضوء ذلك مع الشركة وموافاتها بنموذج عن دفتر الشروط والعقود المبرمة من قبلها وبإشرافها وفق الصيغة المذكورة أعلاه وبالمقابل تقوم إدارة الشركة وبالتعاون مع ممثلي السياحة في مجلس الإدارة بتحديد الحد الأدنى المتوقع لبدلات الاستثمار السنوية على أن يصار بعد ذلك وبعد تحقيق الشروط المذكورة أعلاه عرض دفتر الشروط بالصيغة النهائية على المجلس لاعتماده أصولا واستكمال إجراءات التعاقد بما يحقق مصلحة الشركة، وبتاريخ 2020/12/8 ورد الى الشركة كتاب السيد معاون وزير السياحة رقم /5475/ المرفق به كتاب المؤسسة الوطنية للخدمات تاريخ 2020/11/25 بطلب رغبة المؤسسة لاستثمار وتشغيل فندق البادية من خلال الترميم والصيانة وفرش الفندق بالكامل وإعادة تشغيله .

وبتاريخ 2021/2/2 تم دعوة مجلس إدارة الشركة للبحث في العرضين الفني والمالي المقدمين من المؤسسة الوطنية للاستثمار بخصوص تنظيم عقد B.O.T الخاص بإعادة تأهيل واستثمار فندق بادية الشام في دير الزور، وبعد الدراسة المستفيضة من المجلس تقرر إبلاغ المؤسسة بالملاحظات بموجب كتاب الشركة رقم 55/ص تاريخ 2021/2/8 وبعد استدراك الملاحظات تم

توثيق عقد مع المستثمر السيد سامر أصلان جوكر بتاريخ 2021/7/29 وتم منحه أمر المباشرة أصولاً وصادق المجلس أصولاً على العقد وذلك بحضور ممثلي وزارة السياحة في المجلس .

وبناء على طلب وزارة السياحة بإدخال شريك (الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة) مع المستثمر جرى عدة اجتماعات حول ذلك وقرر مجلس إدارة الشركة الموافقة مبدئياً على ادخال الشريك الجديد على شرط تعديل بدلات الاستثمار بما يتناسب مع فترة التمديد والظروف الراهنة.

وبعد تقديم الكتب من قبل المؤسسة الوطنية لخدمات النفط ممثلة بمديرها العام السيد سامر أصلان، وعطفاً على الاجتماع الذي عقد بطلب من السيد معاون وزير السياحة رئيس مجلس إدارة الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة وممثل الشركة السورية للنقل والسياحة والمستثمر السيد سامر أصلان، حيث تم مناقشة رغبة المستثمر السيد سامر أصلان بإدخال شركاء معه، وبعد الاطلاع على الكتب المتبادلة وكذلك الاطلاع على دراسة الجدوى الاقتصادية المعدة من قبل ممثلي الفريق الثاني لما تم التوافق عليه بين أطرافه بموجب الكتاب الوارد الى الشركة المؤرخ في 2023/3/19 والمسجل لدى الشركة تحت رقم 104 تاريخ 2023/3/22 وبعد المناقشة من قبل المجلس تمت الموافقة على استبدال الفريق الثاني في العقد ليكون كل من الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة بنسبة 50% والسيد سامر أصلان بنسبة 35% والشركة السورية للنقل والسياحة بنسبة 15% وتعديل مدة الاستثمار الى /20/عام بدلاً من /14/ عام وتعديل مدة التنفيذ الى 18 شهراً بدلاً من 12 شهر وكذلك تعديل التأمينات النهائية وتعديل بدلات الاستثمار الواردة في المادة /7/ .

وبتاريخ 2023/5/30 تم توقيع ملحق العقد بين الفريق الأول الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ممثلة برئيس مجلس ادارتها نعمان عائدي والشركاء الجدد مع المستثمر السيد سامر أصلان في مبنى وزارة السياحة بحضور السيد وزير السياحة والسادة المعاونين وأعضاء مجلس إدارة الشركة، حيث تم تكليف مهندس مشرف من قبل الشركة للاشراف على الأعمال أصولاً وإعداد تقارير دورية بكافة الأعمال وبعد الانتهاء من الأعمال سيتم افتتاح الفندق خلال فترة قريبة قبل موسم الصيف الحالي إن شاء الله ونأمل أن تكون بداية خير لإعادة تأهيل بقية منشآت الشركة و وضعها في الاستثمار من جديد .

8- الشركات النوعية المتخصصة التي تساهم بها الشركة :

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرنا العام الماضي وسنعرض عليكم مستقبلا دمج بعض نشاطات هذه الشركات، بعد أن اكتملت الخبرات لدى هذه الشركات الثلاث، وتأمنت الصيانة والادارة لهذه الشركات المختصة **الثلاث** وتكون مهمتها مكملة لتسويق وتنشيط السياحة لمنشآت الشركة، وبذلك تتوحد المسؤولية لدى جهة واحدة وتؤدي الى تحسين الاداء للسياح الوافدين مستقبلا عندما تسمح الظروف بذلك، بحيث يؤدي حصر ملكية أغلبية نشاطات الشركات الثلاث بشركة واحدة كما كان الحال عند التأسيس قبل اكتسابها لتلك الخبرات وقبل تطور السياحة .

أ – شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية " الشام للفنادق "

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرناه العام الماضي .

ب – شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية

ليس لدينا ما نضيفه عن العام السابق .

ج – شركة الشام للسياحة (شامتور)

قامت هذه الشركة في الاعوام السابقة ولغاية نهاية شهر آذار 2011 بدور هام في استقبال السياح في سورية وكذلك عمليات انتقال السياح والمجموعات السياحية القادمة الى سورية وتقديم خدمات النقل لهم على بولماناتها وسياراتها .

ويجري تجديد وتأهيل مختلف بولمانات الشركة ليصبح مايمكن اصلاحه في وضع جاهزية ممكنة، مع تأجير قسم منها للجامعات .

وكنا قد ذكرنا بأن الشركة في نهاية عام 2019 تفاجأت بزيارة لمستودعاتها على طريق المطار من قبل مجموعات تبين أنها من قبل مديرية مكافحة التهريب في مديرية الجمارك العامة حيث تم الحجز

على إثنا عشر بولمان عائد للشركة بحجة تغيير المواصفات والاستيراد تهريبا لها، ونظم محضر ضبط بهذا الخصوص برقم /14/ لعام 2020 واستنادا لهذا الضبط صدر قرار حجز احتياطي على أموال الشركة وأعضاء مجلس الادارة الذين وقعت المخالفة حسب قول الجمارك في عام 2010 تاريخ توقيع العقد مع شركة الصيانة المرخصة أصولا من وزارة النقل والجهات المختصة الأخرى، علما أن هذه الآليات جرى صيانتها في ورشات محلية بموجب عقود نظامية وبإشراف كل من وزارة النقل ومديريات النقل في المحافظات وجرى تنظيم ضبط أصولي بذلك وعلى هدى موافقة وزارة النقل عمدت الشركة الى صيانة البولمانات وبإشراف الوزارة على كافة مراحل الصيانة أصولا، وعند الانتهاء من أعمال الصيانة نظم محضر أصولي بذلك أفاد بأن التعديلات التي جرت مطابقة للمواصفات الفنية وجرت بعد ذلك الأعمال الارهابية على أراضي الجمهورية حيث عمدت الشركة الى نقل هذه البولمانات من محافظة الى محافظة لحين عودة الهدوء الى معظم التراب الوطني وذلك بدحر الارهابيين من قبل قوات الجيش العربي السوري وتبعا لذلك كلفت الشركة مكتب تخليص جمركي لتثبيت ما جرى تبديله وصيانته لدى الجهات المختصة حيث باشرت بتسديد الرسوم عن ذلك لدى الجهات المختصة لحين إعداد تقرير للجهات الرسمية خلافا للواقع والحقيقة بأن هذه البولمانات مهربة لداخل القطر دون تسديد الرسوم الجمركية، في الوقت الذي سمح المشرع والقانون للشركة إدخال جميع آلياتها ومستورداتها معفاة من الرسوم الجمركية وفق المذكرة التنظيمية الصادرة عن مديرية الجمارك نفسها استنادا للقانون وقرار تأسيس الشركة المصدق من المجلس الأعلى للسياحة وذكرنا بأن القضية منظورة أمام المحاكم الجمركية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وبعد تقديم تظلم بذلك أمام الهيئة الذي نثق بنزاهتها وذلك لقناعة الشركة بأن ما قامت به كان وفق القانون، حيث صدر تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش الملزم لإدارة الجمارك الذي قضى بإعفاء الشركة من كثير مما ورد في محضر ضبط الجمارك المشار اليه أعلاه حيث خفضت الغرامات من أكثر من ملياري ليرة سورية الى أقل من مليار ليرة سورية و وكلاء الشركة في طور انهاء الاجراءات التي

اتخذت على الشركة نتيجة الضبط المذكور حيث قامت الشركة بدفع الغرامة المتوجبة لمكتب القطع في البنك المركزي وبانتظار تعديل الضبط وإعادة احتساب المبالغ وفق تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ليصار الى تسديدها أصولاً والعمل على إلغاء الحجز الاحتياطي الملقى على الشركة وأعضاء مجلس الادارة في حينه وكنا ذكرنا بأننا نأمل أن تنتهي هذه الاجراءات في القريب العاجل.

وفي بداية عام 2023 تمت إجراءات التسوية أصولاً بين الشركة والجمارك والجهات المختصة الأخرى وذلك بتسديد المبالغ التي رتبتها القضية الجمركية وبالتالي تم رفع الحجز ومنع المغادرة عن أعضاء مجلس الادارة في حينه وفق إدعاء المديرية العامة للجمارك أي عام 2011 وتبعاً لذلك رفعت القضية أصولاً .

- واحة الشهباء:

كنا قد نوهنا في تقاريرنا السابقة عن موضوع أرض واحة الشهباء في مدينة حلب حيث أوضحنا بأن الشركة قامت بشراء جزء من العقار رقم/11474/ (أرض واحة الشهباء حاليا) من مجلس مدينة حلب والذي كان مؤجرا لها وذلك لإقامة منشأة سياحية عليها ولكن مجلس المدينة أخلت بالتزاماتها في منح التراخيص اللازمة، ولما كانت هذه الأرض هي متوقفة عن الاستثمار منذ انتقال ملكيتها للشركة وعدم الاستفادة منها للسبب المذكور أعلاه كونها أرض زراعية غير معدة للبناء وذلك نتيجة عدم تبديل الصفة العمرانية لها وتعمل الشركة على تغيير الصفة العمرانية للأرض وذلك من أجل إقامة منشأة سياحية حديثة أو طرحها للبيع للاستفادة من العائدية لصالح بقية منشآت الشركة مستقبلاً علماً أن مجلس مدينة حلب أصدر مؤخراً قراراً بتعديل الصفة العمرانية للأرض وهي قيد التصديق من الجهات المختصة أصولاً .

9- خدمات الاطعام (الكاترينغ) للطائرات الاجنبية التي تؤم القطر :

ذكرنا في تقاريرنا السابقة أن الشركة حققت لأول مرة في سوريا خدمات الاطعام لشركات الطيران على احدث الاساليب الحديثة، أدت الى تعاقد جميع الشركات الاجنبية التي تستخدم مطار دمشق الدولي ولا ترغب بالتزود بخدمات الاطعام من شركة الطيران السورية لنوعيتها

التي لاتلائم تلك الشركات، واللجوء لشركتنا للتزود بالاطعام وخدماته منها، محققة بذلك نجاحات كبيرة في مجال تقديم وجبات الطعام والخدمات المميزة، وحصلت شركتنا منها على علامات جودة عالية وصلت الى100% من كبريات الشركات الاجنبية مثال ذلك شركة ايرفرانس الفرنسية و KL M الهولندية، وأخيرا SAS الاسكندنافيه، وأصبحت اخيرا تقدم تلك الخدمات لجميع الشركات الاجنبية والعربية التي تتزود بخدمات الاطعام من سورية بما في ذلك شركة أجنحة الشام التابعة للقطاع الخاص السوري التي تؤم سورية، وأخيرا شركة فلاي داماس، ما عدا شركة الطيران العربية السورية التي لديها مطبخ وتجهيزات خاصة زودت بها الدولة منذ عشرات السنين .

وقد كلفت شركتنا بتقديم الضيافات والخدمات في قاعات الشرف الرئاسية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية بدمشق وتقديم خدمات الاطعام لطائرات الرؤساء القادمين لدمشق.

ولقد وجهت المؤسسة العامة للطيران المدني كتاباً برقم 8203 تاريخ 2010/12/28 تطلب فيه من الشركة، استعادة هذه المنشأة التي أحدثناها ولما كان العقد المبرم بيننا قد اصبح مجدداً وفقاً لاحكامه وينتهي عام 2020، فقد اجبنا بكتابنا رقم 2035 / ص تاريخ 2010/12/29 بأن مدة العقد التعاقدية المصدق من المجلس الاعلى للسياحة تنتهي بتاريخ 2020/12/29 ومدد العقد مجدداً وينتهي بتاريخ الشهر العاشر من عام 2024 .

وقد كلفت المؤسسة العامة للطيران المدني شركتنا بإصلاح ما أصاب مانستعمله لتقديم خدمات الاطعام في مطار دمشق جراء الاحداث الاخيرة ، وقامت الشركة بتشكيل لجان من أجل اعادة تأهيل الكاترينغ واعادة تشغيله، وقد قامت الكوادر الوطنية في الشركة باعادة تشغيل قسم من المنشأة وبعد ذلك باشرت وتستمر بالعمل في تقديم خدمات الاطعام للشركات المحلية .

الاستعلام الضريبي

خلال أكثر من عشر سنوات تم ذكر موضوع الاستعلام الضريبي بالتفصيل ولحين إصدار المديريات المالية المختصة قرارات بطي المبالغ وفق قوائم التحقق تبعاً للقرار القضائي المبرم والذي قضى بإنعدام محضر ضبط الاستعلام الضريبي المنظم برقم /1/ لعام 2013 بكافة آثاره ونتائجه والغاء كافة الانذارات الصادرة عن الادارة (الهيئة العامة للضرائب ومديريات المالية في المحافظة) وللضرورة يمكن الرجوع للتقارير السنوية السابقة .

ثانياً - الوضع المالي

1- ميزانيات الشركة

لقد تم إعداد الميزانية السنوية لعام 2023 وفقاً للقوانين السورية كما تم إعدادها وفق متطلبات الإرشاد والإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي نصت على إعداد الميزانية بما يتطابق مع معايير التقارير المالية الدولية /IFRS/ وبشكل خاص المعايير IFRS10 وIFERS12 ورقم IAS1 و IAS27 للمصادقة عليها من قبلكم .

ووفقا للقوانين الصادرة الخاصة بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حول إعداد ونشر الميزانية حسب المعايير الدولية علما بأننا كنا قبل ذلك نقوم بإعداد الميزانية وفقا لأنظمة الشركة المالية والمحاسبية المصادق عليها من السلطات المختصة السورية أصولا ووفقا للقوانين والأنظمة السورية المرعية، ولكن بتطبيقنا حالياً للمعايير الدولية ستتمكن الشركة مستقبلا ان ارادت ووجدت مصلحة بذلك من تسجيلها في البورصات العالمية، وتعطيها بذلك بصورة قاطعة مصداقية وشفافية وسمعة محترمة عند جميع المستثمرين السوريين و العرب والدوليين.

وما يدعونا للفخر بأن شركتنا كانت أول شركة في سورية تقوم بالإضافة الى تنظيم ميزانيتها السنوية وكافة قوائمها المالية وفقا لأنظمة الشركة و للقوانين والأنظمة السورية لإقرارها من هيئتكم العامة، وكانت تقوم لضرورات التسجيل في البورصات المالية ان رغبت بذلك بالتوازي بإعداد ميزانية ثانية وفقا للمعايير الدولية IAS. وكانت الميزانية المعدة من مدقق حسابات الشركة يوافق عليها، أكثر من ألف مساهم يحضر الهيئة العامة للمساهمين بالإجماع .

لقد ازدادت قيمة مساهمات واستثمارات شركتنا المباشرة وفي الشركات التي تساهم بها أضعافاً مضاعفة عن القيمة المكتتب بها في جميع الاكتتابات التي صدرت عن شركتنا والتي بلغ عددها أحد عشر اكتتاباً منذ إحداثها قبل أكثر من /40/عاما، إذ تبلغ القيمة الفعلية لمساهماتنا واستثماراتنا بالوضع الراهن بتاريخ **2023/12/31** مبلغ **/26.701.331.375/** ل.س وفقاً لأحكام القانون/61/، ولأخر المعايير الدولية رقم 1 و27 اذ تبلغ مجموع موجودات الشركة مع الشركات التي تساهم بها مبلغ **/60.442.695.604/** ليرة سورية ومن أصل هذه الموجودات مبلغ **/37.904.782.102/**ليرة سورية يمثل موجوداتها المتداولة.

وتبلغ الالتزامات المباشرة وغير المباشرة المترتبة على كل من الشركة والشركات التي تساهم بها مبلغ **/10.854.298.824/**ليرة سورية، من أصل هذه المبلغ هناك مبلغ**/10.784.390.884/**ل.س التزامات متداولة. وتبلغ حقوق الملكية لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية مبلغ **/38.886.633.167/**ل.س وحقوق الأقلية للشركاء الذين يساهمون معها في هذه الشركات التي تساهم بها مبلغ **/10.701.763.613/**ل.س وهي تمثل بشكل أساسي مساهمات المحافظات ومجالس البلديات و وزارة السياحة بالشركات الفرعية التي تساهم بها كما هو مبين بالإيضاح /23/ من الميزانية العمومية للشركة.

2-الاحتياطيات

لقد حدد نظام الشركة الاساسي وقانون الشركات ، أسس اقتطاع الاحتياطيين الإجباري والاختياري .

وقد وصل الاحتياطي الاجباري الى نصف الرأسمال أي /312.500.000/ مليون ليرة سورية، والاحتياطي الاختياري كامل رأس المال أي /625/ مليون ليرة سورية.

ولما لم تقم الشركة بتقدير موجوداتها الثابتة والمتحركة منذ أكثر من خمسة عشر عاما، واحتراماً للمعايير والنظم الدولية الحديثة و للشفافية في حساباتها قامت الشركة في عام 2009 تنفيذاً لاحكام نظامها المحاسبي والقانون 61 لعام 2007 بتكليف مهندسين خبراء مستقلين معتمدين من قبل المحاكم ووزارة العدل لتقييم منشات الشركات التي تساهم بها ومن ثم عرضها للمصادقة على كل ذلك من قبل مدققي حسابات آخرين معتمدين كذلك من قبل وزارة المالية، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن اعادة التقدير ضمن الاحتياطي الخاص، المشار إليه في الزمرة 54 حساب مساعد رقم 5422 من حساب التوزيع – النتائج، والعائد لاحتياطي إعادة التقدير الزمرة21 حساب 2123 من حساب المطاليب للمنهاج المحاسبي للشركة المصدق أصولاً والذي يعتبر جزءاً من القانون 56 لعام 1977 كما جاء في المادة /17/ منه.

وقد قدمت الشركة لوزارة المالية ومديرية مالية دمشق (مديرية الضرائب) تقييم موجوداتها وبعد الموافقة عليها ووفقاً لأحكام القانون /61/ لعام 2007 سددت الشركة بعد موافقة الوزارة الرسوم القانونية البالغة /157.628.32/ ل.س لعام 2010 لوزارة المالية تبعاً لذلك.

ولما كنا لا نستطيع اعادة تقييم ممتلكات الشركة في دير الزور وحوران نظراً للظروف الحالية، يبلغ هذا "الاحتياطي الخاص-فائض إعادة التقدير" في 2023/12/31 مبلغ /**8.682.979.980**/ ل.س .

3- الأرباح المجدولة والمؤجلة التوزيع

وفقا لقرارات الهيئة العامة الثامنة المنعقدة في17 نيسان1986 والتي خصصت مبلغ ثمانين مليون ليرة سورية كأرباح صافية اضافية توزع على المساهمين كأرباح استثنائية بعد عشر سنوات من تسديد كل اصدار وبواقع /250/ ل.س للسهم الواحد من أسهم الإصدارات الأربعة الأولى أي ان يوزع لكل سهم، اضافة لأرباحه السنوية بعد عشر سنوات من تسديد كل إصدار هذا الربح الاستثنائي، وهذا المبلغ يمثل كامل قيمة كل سهم من أسهم الشركة المكتتب بها والمسددة من قبل المساهم للاكتتاب بذلك السهم من أسهم الشركة .

وقد تم جدولة هذه الأرباح الاستثنائية في حينه بحيث يجري توزيعها بانقضاء عشر سنوات على دفع القسط الثاني من أقساط أسهم كل إصدار، اضافة للأرباح التي تسدد له سنويا كأرباح عن السهم المكتتب به، ويكون بذلك كل مساهم قد قبض من الشركة كامل قيمة السهم ويبقى السهم بحوزته تسدد له أرباح سنوية ثم يسدد له ما يعود لكل سهم من نصيب عند انتهاء مدة الشركة المحددة بقانون احداثها .

ولقد باشرنا بتوزيع القسائم العائدة لهذه الأرباح الاستثنائية على المساهمين منذ نهاية حزيران عام 1989 للإصدار الأول.

ولقد قامت الشركة عام 1989 بتنفيذ هذا القرار وسددتها وبواقع /250/ ل.س للإصدار الثاني وذلك خلال عام 1992، كما سددت قيمة الأسهم العائدة للإصدار الثالث عام 1994، ووزعت هذه الأرباح الاستثنائي العائدة للإصدار الرابع عام 1996 .

وبذلك تكون الشركة قد سددت لجميع مساهميها كامل قيمة ما سددوه من القيمة الاسمية لأسهم هذه الإصدارات الأولية الأربعة كأرباح استثنائية، إضافة للأرباح السنوية التي تقاضوها،

والتي تبلغ اكثر من ست مرات القيمة الاسمية لاسهمها، وبذلك أصبح مساهمو الشركة الاوائل قد قبضوا حوالي عشرة اضعاف قيمة الاسهم الاسمية لكل سهم كأرباح.

ويستمر المساهمون وسيستمرون بتقاضي ارباح لاسهمهم، ناهيك عن بقاء الأسهم المكتتب بها بحوزتهم اضافة لازدياد قيمتها أضعافا مضاعفة منذ الاكتتاب حتى الآن .

كما جدولت الأرباح المؤجلة التوزيع لدى الشركات التي تساهم بها بحيث يجري توزيعها بتواريخ محددة بعد تسديد تلك الشركات لالتزاماتها للغير، آخذة بعين الاعتبار السيولة لديها.

4- الأرباح المحققة والمؤجلة التوزيع لدى الشركات الفرعية

وفقا لأحكام قرارات مجالس الإدارة والهيئات العامة العادية وغير العادية والاستثنائية للشركات التي تساهم بها والقاضية بتأجيل دفع الأرباح المحققة في هذه الشركات لمساهميها لحين تسديد هذه الشركات لجميع الالتزامات للغير، وتجميد الأرباح في كل من هذه الشركات حتى ذلك الحين، وتسديدها بعد ذلك لمساهمي الشركة .

5- الأرباح المقترح توزيعها

نتيجة الظروف التي مرت على البلاد منذ منتصف آذار 2011 إذ تراجعت الحركة السياحية في سورية بشكل ملحوظ وكبير حتى انها توقفت بالكامل في اغلب المحافظات المتواجدة بها منشأت للشركة، ورغم تأثير تلك الأحداث بشكل كبير على حركة السياحة الخارجية حتى الآن ونتيجة سياسة الشركة الواعية تم تحقيق ارباح في دورة عام **2023** مبلغ/**10.581.935.688**/ل.س تضاف إلى الأرباح المدورة.علماً بأن الشركة بالرغم من أن القانون يعفيها، تسدد الضرائب والرسوم وفقاً لقوانين وانظمة صدرت عام 2006 وتوجب على الشركة تسديدها منذ عام2007 بالرغم من اعفاءاتها

بموجب قانون تأسيسها، لذا تقوم الشركة بتسديدها مع التحفظ كونها معفاة منها حسب قانون تأسيسها ونأمل استردادها مستقبلاً.

إن الشركة تأمل ان تعود الحركة السياحية لسورية كما كانت في السابق وأن تحقق أرباحاً مجزية، ومع ذلك نظراً للظروف الحالية تقترح الشركة توزيع ما يلي من الأرباح :

أ- توزيع 90% من القيمة الاسمية للسهم الواحد لقاء تسليم القسيمة رقم **49** عن عام **2023**.

ب- منح المساهمين حسم 20% من قيمة فواتير الإقامة والطعام وأية خدمات أخرى في المنشآت التي تملكها و/أو تديرها الشركة لعام **2023** على أن تدفع الحسميات المذكورة للمساهم في نهاية كل عام دفعة واحدة، بعد تقديم الفواتير الأصلية إلى إدارة الشركة، وعلى أن لا يتجاوز مجموع الحسميات بالنسبة للمساهم سنويا مبلغ 20% من القيمة الاسمية الإجمالية لأسهمه في الشركة . ولقد استفاد في السنوات السابقة عدد كبير من المساهمين من هذه الحسومات .

علماً أن الأرباح السنوية التي توزع هي أرباح وليست فوائد وتبقى اكبر من مبلغ الفائدة المصرفية التي تقدمها المصارف العاملة في القطر للأموال المجمدة والمودعة لديها .

لذا نقترح توزيع الأرباح المنوي توزيعها لعام **2023** وفق اقتراح مجلس الإدارة .

يرجى الإطلاع والموافقة .

دمشق في 2024/4/8 .

رئيس مجلس الإدارة

*** نعمان عائدي**

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة المحترمين
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة العائدة **للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة**، والتي تتكون من الميزانية العمومية الموحدة (المركز المالي الموحد) كما في 31 كانون الأول 2023 وكل من بيانات الدخل الموحدة والتدفقات النقدية، التغييرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا وفيما عدا تأثير ما هو مبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2023 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الايضاح رقم /30/ المرفق مع البيانات المالية يوجد نزاع فيما ما بين محافظة دمشق والشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة وقد أصدرت هيئة المحكمين قراراً يقضي بإلزام الشركة بدفع مبالغ بلغت قيمتها الصافية مبلغ /7,297,815,760/ ل.س فقط سبع مليارات ومائتان وسبعة وتسعون مليوناً وثمانمائة وخمس عشر ألفاً وسبعمائة وستون ليرة سورية لاغير بعد اجراء التقاص مع مبالغ أخرى مستحقة للشركة ولم تقم الشركة بتسجيل المخصصات المالية اللازمة لمواجهة تلك الالتزامات المالية المترتبة عليها بموجب هذا القرار.

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة " مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً للقواعد المذكورة، في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا المتحفظ.

التركيز على أمور هامة

أولاً: حول الوضع القانوني للشركة:

1- نلفت الانتباه الى الايضاح رقم /30/ حول البيانات المالية للشركة والذي يبين أنه يوجد نزاع فيما بين محافظة دمشق (الجهة طالبة التحكيم) والشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة (الجهة المحتكم ضدها)، وبتاريخ 2022/11/21 صدر القرار التحكيمي الخاص بالنزاع واكتسب الصيغة التنفيذية بتاريخ 2023/1/29 وقد قضى القرار التحكيمي المشار اليه الى ما يلي:

- فسخ عقد تأسيس شركة الشام للفنادق والسياحة المبرم بين محافظة دمشق والشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة وإعادة تسجيل العقارات المبينة في تمهيد عقد الشركة والموحدة لاحقاً تحت رقم 2170 صالحية جادة لدى الجهات المختصة على اسم الجهة طالبة التحكيم

- إلزام الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة بسداد مبالغ اجمالية لمحافظة دمشق ببلغ مجموعها /51,697,815,760/ ل.س فقط واحد وخمسون ملياراً وستمائة وسبعة وتسعون مليوناً وثمانمائة وخمسة عشر ألفاً وسبعمائة وستون ليرة سورية لاغير.
- حسم مبلغ /44,400,000,000/ ل.س اربع واربعون ملياراً واربعمائة مليون ليرة سورية لاغير من المبالغ المستحقة للجهة طالبة التحكيم والمشار اليها في الفقرة السابقة وذلك مقابل مجموع النفقات التي تكبدتها الجهة المحتكم ضدها.
- إنهاء الحراسة القضائية على شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة.
- حل شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة والمسجلة بالسجل التجاري بدمشق برقم 50 لعام 1980 وتصفيتها على ألا تتضمن أعمال التصفية العقارات المشار اليها في هذا الحكم التحكيمي وتعيين مصفي للشركة الدكتور ربيع إبراهيم سميا ولايزال مستمراً بإجراءات التصفية حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.

وقد أشار محامي الشركة الى عدم وجود مخاطر قانونية تؤثر على باقي شركات المجموعة وستتم مطالبة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بسداد المبالغ التي قضى بها حكم التحكيم بعد اجراء التقاص مع المبالغ المستحة للشركة في هذه القضية التحكيمية المشار اليها مع الإشارة الى أننا لم نقم بتعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

2- فيما يخص القضية التحكيمية حول النزاع فيما بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وشركة الفرات للنفط بخصوص العقد رقم 2/5259/9 لعام 1989 فقد أصدرت هيئة التحكيم بتاريخ 2012/2/5 قرار قضى من حيث النتيجة بالزام شركة الفرات للنفط بأن تدفع للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة قيمة فواتيرها المستحقة والبالغة /2,467,207/ دولار أمريكي ومبلغ /1,101,547/ دولار أمريكي وفائدة 5% خمسة بالمائة عن كل من المبلغين المحكوم بهما وأن ترد للشركة السورية للمنشآت السياحية الشيك المصدق (282/428531) تاريخ 1989/5/3 المحرر بمبلغ /500,962.5/ ل.س وتم اكساء هذا القرار التحكيمي صيغة التنفيذ بتاريخ 2022/11/27 وقد تقدمت شركة الفرات للنفط باستئناف القرار المذكور أمام محكمة الاستئناف المدنية السادسة بدمشق برقم أساس 23 مستعجل. وبتاريخ 2023/4/12 أصدرت محكمة الاستئناف قرارها برد دعوى اكساء حكم المحكمين والشركة في طور مخاصمة القرار أمام محكمة النقض.

ثانياً: بلغت الخسارة المحققة لدى شركة الشام للسياحة (شامتور) خلال هذا العام مبلغ 844,409,997 ل.س

ثالثاً: تم تدقيق حسابات الشركات التابعة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية من قبل مدققين حسابات آخرين.

رابعاً: تعرضت بعض أراضي الجمهورية العربية السورية لزلزال بتاريخ 2023/2/6 ولم يكن له أثر سلبي له على منشآت الشركة المنتشرة في المحافظات أو أي أثر على استمرارية الشركة.

ثالثاً:

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ خلال إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية مالم يكن في نية الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو عندما لا تتوفر لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك. إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية:

ان غايتنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية أثناء التدقيق الذي يتم بشكل فردي أو بمجموعها وأثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق.

كذلك فاننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة التي توفر أساساً لإبداء الرأي. ان خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ إذ أن الاحتيال ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.

- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل الى استنتاج حول وجود شك جوهري متعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية.

إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. ان الاستنتاجات مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ومع ذلك فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تؤدي الى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحان وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة تصريحاً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وإننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الاحترازية ان لزم الأمر. من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة فإننا نحدد تلك المسائل والإجراءات الاحترازية ان لزم الأمر من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية، نقوم بتوصيف هذه المسائل في تقريرنا مالم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حول المسألة أو في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يتوقع أن تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

حول المتطلبات القانونية والتشريعية:

- ان نطاق تدقيقنا يشمل التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق المالية خاصة المتعلقة منها بالبيانات المالية
- تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منتظمة، وإن القوائم المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق – الجمهورية العربية السورية
28 شباط 2024

مدقق الحسابات

المحاسب القانوني عبد الله صلوحه

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2023

الايرادات	الايضاح	2022	2023
إيرادات تشغيلية	3	25,941,429,697	33,113,888,861
مصاريف تشغيلية	4	(15,578,286,924)	(16,569,104,561)
إجمالي الربح		10,363,142,773	16,544,784,300
مصروفات إدارية والمؤونات	5	(305,298,486)	(376,071,241)
الربح قبل الضرائب والرسوم		10,057,844,287	16,168,713,059
الضرائب والرسوم	2-6	(662,752,280)	(726,727,795)
الربح للفترة		9,395,092,007	15,441,985,264
حصة حاملي أسهم شركة المنشآت	7	6,411,870,953	10,581,935,688
حصة الأقلية	8	2,983,221,054	4,860,049,576
		9,395,092,007	15,441,985,264
ربحية السهم	9	102.59	169.31

رئيس مجلس الإدارة — محمد نعمان عائدي

المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31)هي جزء من هذه القوائم

قائمة المركز المالي الموحدة كما هي في 31-12- 2023

الأصول		2022	2023
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات و المعدات والتجهيزات	10	30,500,187,146	22,427,213,502
استثمارات مالية من خلال بيان الدخل الشامل	11	700,000	700,000
استثمارات أخرى	12	110,000,000	110,000,000
مجموع الأصول غير المتداولة		30,610,887,146	22,537,913,502
الأصول المتداولة			
المخزون	13	1,598,013,301	3,352,776,024
الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى	14	3,221,529,736	6,431,160,189
ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة	26	96,964,281	256,896,756
التأمينات	15	5,220,751	80,751
الصندوق والمصارف	16	18,126,967,279	27,863,868,382
مجموع الأصول المتداولة		23,048,695,348	37,904,782,102
مجموع الأصول		53,659,582,494	60,442,695,604
حقوق الملكية و الالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال	17	625,000,000	625,000,000
الاحتياطي الإجباري	18	312,500,000	312,500,000
الاحتياطي الاختياري	19	625,000,000	625,000,000
علاوة الإصدار	20	2,070,638,089	2,070,638,089
الاحتياطي الخاص" فائض إعادة التقدير "	21	12,395,195,694	8,682,979,980
الأرباح المحتجزة و المدورة	22	16,613,579,410	26,570,515,098
مجموع حقوق الملكية		32,641,913,193	38,886,633,167
حقوق الأقلية	23	12,578,238,321	10,701,763,613
مجموع حقوق الملكية وحقوق الأقلية		45,220,151,514	49,588,396,780
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
توزيعات أرباح باقي الشركاء مؤجلة الدفع	24	145,727,038	69,907,940
مجموع الالتزامات غير المتداولة		145,727,038	69,907,940
الالتزامات المتداولة			
الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى	25	4,501,193,408	3,814,356,002
توزيعات مستحقة الدفع لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية		655,215,025	1,060,720,285
ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة	26	3,137,295,509	5,909,314,597
مجموع الالتزامات المتداولة		8,293,703,942	10,784,390,884
مجموع الالتزامات		8,439,430,980	10,854,298,824
مجموع حقوق الملكية و حقوق الأقلية و الالتزامات		53,659,582,494	60,442,695,604

رئيس مجلس الإدارة

محمد نعيم عائدي

المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2023

	الإيضاح	2022	2023
		ل.س	ل.س
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي الربح (الخسارة)قبل الضرائب والرسوم		10,057,844,287	16,168,713,059
تعديلات عن :			
أرباح بيع موجودات ثابتة			
الاستهلاك	10	102,530,848	123,538,546
		10,160,375,135	16,292,251,605
النقص (الزيادة) في الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى		(536,149,037)	(417,475,398)
النقص (الزيادة) في المخزون		(242,003,524)	(2,451,764,281)
النقص (الزيادة)في التأمينات		0	0
النقص (الزيادة)في ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة		68,944	(159,932,475)
الزيادة (النقص) في الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى		1,169,976,381	852,054,577
الزيادة (النقص) في ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة		1,949,158,889	2,772,019,088
النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية		12,501,426,788	16,887,153,116
الضرائب والرسوم المدفوعة		(662,752,280)	(726,727,795)
صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		11,838,674,508	16,160,425,321
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء ممتلكات و معدات و تجهيزات		(500,771,264)	(767,527,942)
بيع موجودات ثابتة		0	0
صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		(500,771,264)	(767,527,942)
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
التوزيعات المسددة لحاملي أسهم الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية		(259,264,283)	(219,494,740)
التوزيعات المسددة للبلديات		(1,126,281,890)	(2,144,412,624)
صافي التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية		(1,385,546,173)	(2,363,907,364)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية و مايعادلها		9,952,357,071	13,028,990,015
النقدية و مايعادلها في أول الفترة		8,174,610,208	14,834,878,367
النقدية و مايعادلها في آخر الفترة		18,126,967,279	27,863,868,382

تم استبعاد أرصدة شركة الشام للفنادق لأنها أصبحة خارج المجموعة بما فيها نقدية شركة الشام للفنادق

والبالغ / 3,292,088,912 / ل.س

المدير المالي | المدير التنفيذي | رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2023

	راس المال	علاوة الإصدار	الأرباح المؤجلة التوزيع والمدورة	الاحتياطي الإجباري	الاحتياطي الاختياري	الاحتياطي الخاص " فائض إعادة التقدير "	حقوق الملكية لحاملي الأسهم في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	حقوق الأقلية	الإجمالي
رصيد 1-1 -2022	625,000,000	2,070,638,089	10,670,458,457	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	26,698,792,240	10,719,641,405	37,418,433,645
ربح الفترة			6,411,870,953				6,411,870,953	2,983,221,054	9,395,092,007
التوزيعات			(468,750,000)				(468,750,000)	(1,124,624,138)	(1,593,374,138)
رصيد 31-12-2022	625,000,000	2,070,638,089	16,613,579,410	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	32,641,913,193	12,578,238,321	45,220,151,514
رصيد 1-1 -2023	625,000,000	2,070,638,089	16,613,579,410	312,500,000	625,000,000	12,395,195,694	32,641,913,193	12,578,238,321	45,220,151,514
ربح الفترة			10,581,935,688				10,581,935,688	4,860,049,576	15,441,985,264
التوزيعات			(625,000,000)				(625,000,000)	(2,068,593,526)	(2,693,593,526)
استبعاد استثمارات شركة الشام						(3,712,215,714)	(3,712,215,714)	(4,667,930,758)	(8,380,146,472)
رصيد 31-12-2023	625,000,000	2,070,638,089	26,570,515,098	312,500,000	625,000,000	8,682,979,980	38,886,633,167	10,701,763,613	49,588,396,780

المدير المالي

المدير التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة
محمد نعمة عطري

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) هي جزء من هذه القوائم

إيضاحات إضافية (1)

تأسست الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بموجب القانون /56/ لعام 1977 ومن مواد هذا القانون:

المادة 1- تؤسس شركة مساهمة مغفلة عربية سورية عنوانها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية.

المادة 2- تهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .

المادة 8- لا تسري على هذه الشركة الأحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام مهما بلغت نسبة مساهمة الدولة وجهات القطاع العام فيها .

المادة 9- للشركة استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ومن أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ .

المادة 10 – تعفى أموال الشركة وأرباحها وتوزيعاتها وكافة أوجه نشاطها وعملياتها من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ بدء استثمار كل منشاة من منشاتها ما لم تكن تتمتع بميزات أفضل بمقتضى النصوص القانونية النافذة.

المادة 13- تخضع الشركة فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون لأحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 149 لعام 1949 وتعديلاته.

أعضاء مجلس الإدارة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

1 – السيد محمد نعمان عائدي رئيس مجلس الإدارة – عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات السياحية بكالوريوس في الادارة – جامعات فرنسا خبرة إدارية في مجالات الفنادق والسياحة منذ أكثر من 25 عام.

2 – السيدة غادة نجمة: نائب رئيس مجلس الإدارة في عدد من الشركات السياحية – بكالوريوس في الإدارة جامعة دمشق- خبرة إدارية في مجالات الفنادق والسياحة منذ أكثر من 30 عام.

3- السيد بارسيخ كيوركيان : بكالوريوس تجارة واقتصاد منذ عام 1964 مدير وخبير مالي ومصرفي منذ أكثر من /40/ عام .

4- السيدة غادة حداد : اجازة في الأدب الفرنسي – خبرة فندقية منذ عام 1977 والعمل في ادارة الفنادق داخل وخارج القطر .

5- السيد فراس شقفة : بكالوريوس هندسة مدنية وخبرة في مجال الهندسة والسياحة منذ أكثر من /35/ عام

6- الأستاذ بسام ماضي: إجازة في الحقوق ممثل وزارة السياحة.

7- الأستاذ: اسماعيل ناصر : إجازة في الاقتصاد ممثل وزارة السياحة .

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة : 48000 ل.س .

منذ تأسيس الشركة ولتاريخه أتعاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقيت وفقا لما نص عليه قانون التجارة لعام 1949 أي 6000 ل.س لعضو مجلس الإدارة و 12000 ل.س لرئيس مجلس الإدارة، وبتاريخ 2023/12/6 تم توفيق نظام الشركة الأساسي مع قانون الشركات وتم تعديل المادة /29/ بحيث أصبحت مكافآت مجلس الادارة بنسبة لاتتجاوز 5% من الأرباح الصافية بعد تنزيل الاحتياطي الإجباري واحتياطي ضريبة الدخل وريع الأسهم والاسناد التي تملكها الشركة وعلى أن يحدد المبلغ كل عام بقرار من الهيئة العامة بناءً على اقتراح من مجلس الادارة، ولما كان إقرار التعديلات جرت في نهاية عام 2023 وتم التصديق عليها في عام 2024 وبالتالي سيتم تطبيق النسبة والمبلغ اعتباراً عن الدورة المالية 2024، علما بأن وزارة السياحة تساهم بنسبة 25% من رأس مال الشركة وهي المساهم الوحيد الذي يملك 5% أو أكثر من أسهم الشركة منذ تأسيسها ولا يوجد مساهمون من الشركات التابعة أو الشقيقة في الشركة.

و وفقاً لما ذكر أعلاه لا يوجد مكافأة لمجلس الإدارة خلال العام 2023 .

الأوراق المملوكة من الأطراف ذات العلاقة

الاسم	أعضاء مجلس الادارة	النسبة لعام 2022	النسبة لعام 2023
محمد نعمان العائدي	رئيس مجلس الادارة	% 0.0092	% 0.0092
غادة نجمة	نائب رئيس مجلس الادارة	% 0.004	% 0.004
بارسيغ كيوركيان	عضو	% 4.72	% 4.72
غادة حداد	عضو	% 0.004	% 0.004
فراس شقفة	عضو	0.00455	0.00455
وزارة السياحة – ممثلة بعضوين، السيدين بسام ماضي واسماعيل ناصر	أعضاء	% 25	% 25
	الادارة التنفيذيـــــة		
الدكتور جوزيف نصير	المدير العام	لا يوجد	لا يوجد
المهندس أنطون برصة	المدير التنفيذي	0.0100	% 0.0100
محمود دهنة	المدير المالي	لا يوجد	لا يوجد
زبيدة محمد سعيد السيد	رئيس دائرة الأسهم	0.0210	% 0.0210
شعبان جمو	الادارية والقانونية	0.0084	% 0.0210

إيضاحات إضافية (2)

موظفي الشركة ومدققها الخارجي

المدير العام :الدكتور جوزيف نصير دكتوراه في الحقوق من جامعة بروكسل في بلجيكا استاذ جامعي معاون وزير السياحة سابقا

المدير التنفيذي : المهندس انطون برصه : بكالوريوس هندسة مدنية خريج جامعة دمشق قام بالإشراف على تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية في الإمارات ولبنان وسوريا، مدير عام لعدد من الشركات – خبرة أكثر من /40/ عام .

المدير المالي : محمود دهنة: مدير مالي لعدد من الفنادق والمنشآت السياحية خبرة في الإدارة المالية لأكثر من /20/عام مدير مالي للشركة منذ عام 2021 .

رئيس دائرة الأسهم : زبيدة محمد سعيد السيد بكالوريوس اقتصاد جامعة دمشق من عام 1987 خبرة أكثر من /25/ عام في الادارة المالية والمحاسبة والمصارف.

الشؤون الادارية والقانونية : شعبان جمو ادارة أعمال ودراسات قانونية خبرة أكثر من /25/ عام في الادارة – عضو الاتحاد العربي للفنادق والسياحة ومقررها العام .

مجموع رواتب وتعويضات الإدارة العليا والموظفين التنفيذيين : 6.307.500 ل.س شهرياً.

عدد موظفي الشركة : 450 موظف .

يعملون في الشركات الفندقية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وهي عبارة عن ست شركات فندقية إضافة إلى فندق قصر زنوبيا في تدمر ومنشأة الكيترينغ في مطار دمشق الدولي إضافة إلى ثلاث شركات تخصصية والعدد الإجمالي البالغ 450 موظف موزعون على الفئات التالية :

القسم	العدد
الإداري والسائقين والمركز الصحي	110
المبيعات والتسويق	20
المطابخ والمطاعم	170
العناية والاستقبال والمصبغة	90
الصيانة والمهندسين	60
المجموع	**450**

حملة الشهادات الجامعية	55
معاهد فندقية ومعاهد متوسطة	120

ان أعداد الموظفين الواردة في الجدول تمثل موظفي الشركة والشركات الأخرى التي تساهم بها وهذه الشركات هي عبارة عن شركات فندقية وشركات تخصصية تختلف انشطتها وتقسيماتها الوظيفية وعليه فإنه من الصعب إدراج هيكل تنظيمي للشركة .

والشركة تتبع سياسة التأهيل والتدريب المستمر لكوادرها وتلتزم بتطبيق معايير الجودة الدولية .

مدقق حسابات الشركة : السيد عبدالله صلوحة ويتقاضى تعويضا ماليا بمبلغ 8 000 000 ل.س سنوياً.

إيضاحات إضافية (3)

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأرباح المحققة	530.691.778	728.018.309	729.071.055	3.934.512.284	6.411.870.953	10.581.935.688
الأرباح الموزعة	93.750.000	156.250.000	156.250.000	156.250.000	468.750.000	625.000.000
صافي حقوق المساهمين	21.775.940.592	22.347.708.901	22.92.0529.956	26.698.792.240	32.641.913.193	38.886.633.167

- نظرا للأوضاع فإن الشركة وشركاتها التي تساهم بها تعتمد على السوق المحلي فقط وذلك لتأثر حركة السياحة الخارجية بالظروف الحالية، و وفقا لذلك لايمكن تحديد حصة الشركة في السوق المحلي والشركة لاتعتمد على أي مورد رئيسي أو زبون رئيسي ولايوجد أي عقد بين الشركة وأي من الشركات التي تساهم بها .
- مع التنويه بأنه لا يوجد أي عمليات متكررة لها أثر مالي على الشركة وكذلك لا يوجد صفقات مع أطراف ذات علاقة وأن كافة العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية الموحدة للشركة .
- وتمارس الشركة مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تدريب خريجي المعاهد والمدارس الفندقية لدى منشآت الشركة .

علما أن رأس مال الشركة 625 000 000 مليون ل.س وعدد الأوراق المالية المصدرة 62 500 000 موزعة على 50 000 000 سهم ممتاز و 12 500 000 سهم عادي وبتاريخ 2023/12/6 عقدت الشركة هيئتها العامة الغير عادية وقررت توحيد أسهم الشركة الممتازة والعادية وتعديل القيمة الاسمية من عشر ليرات سورية الى مائة ليرة سورية توفيقاً مع قانون الشركات وأن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية منذ التأسيس قامت بتوزيع نسبة بالأرباح لا تقل عن 10% سنوياً ثم قدمت أرباحا استثنائية لكل من إصدارات الشركة الأربع الأولى وبما يساوي ثمن سهم الشركة بعد عشرة سنوات من هذه الإصدارات الأربعة وقامت بتوزيع 25% من رأس المال كأرباح منذ عام 1990 ولغاية 2011 و وزعت الشركة أرباح عن الدورة المالية 2022 بنسبة 100% وكذلك ستوزع الشركة الأرباح عن الدورة المالية 2023 بنسبة 90%.

إيضاحات إضافية (4)

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

1- لجنة التدقيق :

أعضاء اللجنة :

- السيد محمد نعمان عائدي
- السيد بارسيخ كيوركيان
- المهندس فراس شقفة

مهامها :

- متابعة مدى تقيد الشركة بالتعليمات والأنظمة المرعية الإجراء من قبل الهيئة والالتزام بقانون الأوراق المالية والتعليمات والأنظمة والقرارات الصادرة بموجب هذا القانون .
- متابعة الصفقات والعقود التي تبرمها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة للتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في هذه الصفقات .
- ضمان استقلالية كل من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بما في ذلك الاستقلالية في الموارد .
- ضمان التأهيل والتدريب المستمر لعناصر قسم التدقيق الداخلي .
- الاشراف على أعمال تطوير وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية ومعايير تقييم الاداء.
- التأكد من أن الشركة تحترم حقوق أصحاب المصالح التي ترعاها قوانين العمل والشركات والعقود وتأمين الفرصة لأصحاب هذه المصالح بالحصول على تعويضات مناسبة عن أية خسائر قد تلحق بهم بنتيجة الاخلال بأي من حقوقهم. .
- القيام بأية مهام أخرى قد يكلفها بها مجلس الادارة توفر الكفاءة والوقت اللازم لديها .
- الاشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي والتنسيق مع المدقق الخارجي .

2- لجنة التخطيط الاستراتيجي :

أعضاء اللجنة :

- السيد محمد نعمان العائدي
- السيدة غادة نجمة

مهامها :

من أهم الوظائف المسندة الى هذه اللجنة الموافقة على الاستراتيجية الأساسية للشركة وتوفير الدعم للإدارة في تطبيق هذه الاستراتيجية ويشمل هذا الإجراء المهام التالي :

- إعداد المخططات
- متابعة تنفيذ المخططات وتقييمها

3- لجنة التنظيم والادارة :

أعضاء اللجنة :

- السيد محمد نعمان عائدي
- السيدة غادة نجمة

مهامها :

تشمل أنشطة لجنة التنظيم والادارة المهام التالية :

- رسم الهيكلية التنظيمية للمؤسسة وتحديد خطوط التواصل والإبلاغ فيها .
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات للوظائف الأساسية وإعداد الوصف الوظيفي لكل منها .
- متابعة أعمال إعداد الموازنات وتقارير تحليل الفروقات ما بين الموازنة والنتائج الفعلية .
- من مهام لجنة التنظيم والإدارة أيضا مراقبة أداء الشركة بشكل عام لتقييم حسن إدارتها من خلال التقارير الدورية التي تتفق مع الإدارة على إعدادها، كما تراقب اللجنة الالتزام بتطبيق الضوابط والأنظمة من قبل العاملين في الشركة .
- تراقب اللجنة أداء المدراء الرئيسيين وتقييم هذا الأداء ولها أن ترفع توصياتها الى المجلس باستبدال المدير التنفيذي اذا دعت الحاجة .

إيضاحات إضافية (5)

البنود الخاصة بنظام الإفصاح والشفافية

الرقم	الفقرة	نعم	لا
8	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة المُصدِرة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، مع ذكر أي براءات اختراع أو حقوق امتياز تمّ الحصول عليها من قبل الشركة المُصدِرة.		لا
9	ملخص لأي قرار صادر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها، له أثر مادي على عمل الشركة المُصدِرة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.		لا
14	الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المُتكررة التي حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة المُصدِرة.		لا
23	نتائج التقييم السنوي لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة المُصدِرة والتحسينات التي تخطط الشركة المُصدِرة إدخالها على أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية في السنة التالية .		لا
24	إذا كان تقرير مدقق الحسابات يتضمن تحفظات على البيانات المالية السنوية، يجب أن يوضح على تقرير مجلس إدارة الشركة المُصدِرة طبيعة تلك التحفظات وأسبابها وأي معلومات متعلقة بها.	نعم يوجد تحفظ تعمل الادارة على إزالته وهو مذكور بالتفصيل ضمن تقرير مدقق الحسابات	
25	أي عقوبة أو جزاء مفروض على الشركة المُصدِرة من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية إذا كان لها تأثير جوهري.		لا

دعوة لاجتماع الهيئة العامة العادية
للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

بناء على قرار مجلس إدارة الشركة تدعو الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية السادة المساهمين ، لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية **السادسة والأربعون** في تمام الساعة الرابعة من عصر يوم **الأربعاء** الواقع في 2024/5/8 في قاعة الأمويين في مبنى مجمع فندق الشام للنظر في جدول الأعمال التالي :

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2023 والمصادقة عليه .
2) سماع تقرير مدقق الحسابات عن التقارير المالية لعام 2023 .
3) التصديق على الميزانية الختامية لعام 2023 وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المذكورة وإقرارهما .
4) إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة .
5) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لإنتهاء الولاية القانونية .
6) التصديق على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بنسبة 90 % من القيمة الاسمية للسهم لقاء تقديم القسيمة /49/ عن عام 2023 .
7) انتخاب مدقق الحسابات وتحديد أتعابه .
8) اقرار تعويضات عام 2023 ومناقشة تعويضات عام 2024 .

وفي حال **عدم اكتمال النصاب القانوني** للهيئة العامة العادية في موعدها المحدد، تعتبر هذه الهيئة مدعوة للمرة الثانية للاجتماع في ذات المكان والزمان بعد مضي ساعة .

يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الهيئة العامة العادية، مراجعة إدارة الشركة في مقرها الجديد في شارع الحمراء جانب لاميرادا مول – جادة الكويت البناء رقم 4 الطابق الرابع، اعتباراً من يوم **الاثنين** الواقع في 2024/4/22 أثناء الدوام الرسمي، مصطحبين معهم هوياتهم الشخصية، وذلك لتسجيل الأسهم التي يحملونها أصالة أو وكالة وفق **أحكام القانون** ، **والقاصر** بمثله وليه أو وصيه ويجب ألا يحمل الوكيل بصفته وكيلاً عددا من الأسهم يزيد عن 5 % من رأسمال الشركة .

تغلق عمليات التسجيل يوم الاجتماع قبل موعد انعقاد الجلسة.

المساهم الذي يرغب في الحصول على البيانات المالية للسنة المنتهية في 2023/12/31 فإنها متاحة للسادة المساهمين بموجب طلب يرسل للشركة و يمكن الاطلاع عليها اعتباراً من يوم الإثنين الواقع في 2024/4/22 في مقر الشركة كما يمكن الإطلاع عليها وعلى تقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على شبكة الانترنت www.Scfms.sy

وللمزيد من المعلومات يمكن مراجعة إدارة الشركة .

رئيس مجلس الإدارة